الصباح الاقتصادية 12

العدد 2691 - السنة التاسعة
الأحد 15 جمادى الأولى 1438 - الموافق 12 فبراير 2017
Sunday 12 February 2017 - No.2691 - 9th Year

بنسبة نمو تقدر بنحو 3.1 في المئة

«الشال»: مخصصات باب الرواتب والأجور زادت بنحو 325 مليون دينار

- **الإيرادات المقدرة للسنة المالية الجديدة 13.3 مليار دينار وبارتفاع 3.1 مليارات عن سابقتها**

- **42.9 مليون دينار صافي أرباح بنك الخليج للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016**

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي انه صدرت ارقام اولية خاصة بمشروع موازنة 2017/2018، ومؤشراتها توحي بان الإصلاح المالي لم يعد مطروحا رغم كثرة عناوينه، ذلك صحيح من زاويتي جملة الإيرادات والمصروفات، وصحيح ذلك الإنطباع ايضا عند التدقيق في تفاصيل بنود تلك الإيرادات والمصروفات، وصحيح لأن وعود تقديم موازنات عامة محصنة على مدى ثلاث سنوات، وعود لم تصدق.

في جانب الإيرادات، بلغت الإيرادات المقدرة نحو 13.3 مليار دينار كويتي، بارتفاع عن المقدر في موازنة السنة المالية الحالية بنحو 3.1 مليار دينار كويتي، وكل الزيادة في الإيرادات كانت حصيلة زيادة في الإيرادات النفطية، وحتى الزيادة في الإيرادات النفطية، جاءت بفعل متغيرات لا علاقة لسياسات الإصلاح فيها، فبعد إنفاق منتجي النفط التقليدي على سحب 1.8 مليون برميل يوميا من فائض المعروض، تم زيادة سعر برميل النفط الكويتي المقدر في الموازنة الحالية من 35 دولار امريكي، إلى 45 دولار امريكي في الموازنة القادمة، أي بنسبة زيادة بحدود 28.6%، مع تقدير لإنتاج النفط بلغ 2.8 مليون برميل يوميا، رغم أن حد الإنتاج الفعلي وفقا لإتفاق «اوبك» هو 2.7 مليون برميل يوميا. ومع ثبات كلا من تكلفة الإنتاج 2.26- دينار كويتي أو 7.5 دولار امريكي للبرميل- وثبات سعر صرف الدولار الأمريكي عند 301 فلس، انخفض العجز المقدر تلقائيا دون أي جهد. ورغم أن سياسات الإصلاح رفعت من أسعار السلع والخدمات العامة، وكان يفترض أن تنعكس حصيلتها على زيادة الإيرادات غير النفطية، إلا أن تقدير تلك الإيرادات ظل ثابتا عند 1.6 مليار دينار كويتي، ربما لأن حصيلة زيادة أسعار الديزل والبنزين تذهب للقطاع النفطي، والبقية لم تنفذ بعد.

في جانب النفقات، كان الإنحراف أكبر، فبعد حديث متكرر عن مواجهة الهدر والفساد وضغط النفقات العامة، بلغت جملة النفقات العامة في الموازنة القادمة نحو 19.9 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغ 1 مليار دينار كويتي، أي بنسبة زيادة بنحو 5.3%. وفي التفاصيل، زادت مخصصات باب الرواتب والأجور بنحو 325 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو بنحو 3.1%، لتشكل نحو 54.1% من جملة النفقات العامة، وارتفعت مصروفات الدعوم بنحو 208 مليون دينار كويتي، أو بنسبة نمو بنحو 7.1%، ليساهم كلا من الرواتب والأجور والدعوم بنحو 70% من جملة النفقات العامة.

وزادت مخصصات المصروفات الرأسمالية بنحو 152 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو بنحو 4.6%، والمصروفات الرأسمالية قد تتحول إلى عبء جديد على المالية العامة ما لم ترتبط بأرقام لخلق وظائف مستدامة للعمالة المواطنة، وما لم تربط بتحسين لتنافسية الاقتصاد أو افضليته في تحقيق الأهداف المعلنة لمشروع التنمية، وإزدادت باقي المصروفات التي لا نعرف تفاصيلها بنحو 324 مليون دينار كويتي، أو بنسبة نمو بنحو 14.4%، وهو معدل نمو مرتفع ما لم يكن مبررا، وبمستوى قريب من معدلات نمو النفقات العامة في زمن رواج سوق النفط، عندما كان سعر برميل النفط الكويتي نحو 2.2 ضعف مستواه الحالي.

في خلاصة، عادت النفقات العامة للنمو خلافاً للهدف المعلن وهو ردم الفجوة المالية أو خفضها، وارتفع سعر التعادل لبرميل النفط في الموازنة القادمة إلى 71 دولار أمريكي من 67 دولار أمريكي للسنة المالية الحالية، وذلك بعد إقتطاع المرحل لإحتياطي الأجيال القادمة. وفي التفاصيل، لا يرتبط النمو في المصروفات المقدرة لأبواب الموازنة بأهداف الإصلاح، وإنما بعكسها، وسوف تتم تغطية العجز بالإقتراض ثم ياتي سداد الأقساط والفوائد، وهو عبء يتراكم مستقبلا لزيادة حجم خلل المالية العامة. وما يفترض أن يوحي بصدقية توجهات الإصلاح والركائز السبعة لرؤية الكويت 2035، هو إتساق السياسات العامة الآنية والتزامها بأهداف الإصلاح والتنمية متوسطة وبعيدة المدى، والقراءة في مشروع موازنة 2017/2018 لا يوحي بصدقية تلك التوجهات. ويبقى، أن كل ما ذكرنا عاليه يعتمد على تحليل أرقام اولية، قد تتغير لاحقا، ولكنها المتوفرة بعد حقبة نقاد المهلة الدستورية لنشرها، وسوف نعيد تحليلنا لها وحكمنا عليها إن تم تعديلها إلى الأفضل.

خصائص التداول في بورصة الكويت - يناير 2017

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين»، عن شهر يناير 2017، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى ان الأفراد لا يزالون اكبر المتعاملين، وبدا نصيبهم يتضخم مع فورة نشاط السوق، إذ استحوذوا على 54.7% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (37.3% في يناير 2016)، و53% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (45.4% في يناير 2016). واشترى المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 651.318 مليون دينار كويتي، كما باعوا اسهما بقيمة 631.501 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر شراء، بنحو 19.817 مليون دينار كويتي.

ثاني المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 21.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (17.9% في يناير 2016)، و19.8% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (18.7% في يناير 2016)، وباع هذا القطاع اسهما بقيمة 260.251 مليون دينار كويتي، في حين اشترى اسهما بقيمة 235.540 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الوحيدون بيعا، بنحو 24.712 مليون دينار كويتي.

ثالث قطاع المؤسسات والشركات، فقد استحوذ على 19.3% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (36.3% في يناير 2016)، و19% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (26.2% في يناير 2016). وقد اشترى هذا القطاع اسهما بقيمة 229.773 مليون دينار كويتي، في حين باع اسهما بقيمة 225.776 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، شراء، بنحو 3.997 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 6.2% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (7.7% في يناير 2016)، و6.1% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (10.4% في يناير 2016)، وقد اشترى هذا القطاع اسهما بقيمة 73.989 مليون دينار كويتي، في حين باع اسهما بقيمة 73.091 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، شراء، بنحو 897.5 الف دينار كويتي.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون اكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا اسهما بقيمة 1.081 مليار دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراء، بنحو 12.713 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه ولصالح الكويتيين، إذ اصبح نحو 89.4% للكويتيين و7.7% للمتداولين من الجنسيات الاخرى و2.9% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 85.3% للكويتيين و11.3% للمتداولين من الجنسيات الاخرى و3.4% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي في يناير 2016. اي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية مع ارتفاع في نصيب متداولي اسهمها من المحليين، ولازال الإقبال اكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للافراد، وزيادة نصيبهم يعني أن الأفراد إنقسموا ما بين من يريد التخلص من أسهم طال إحتفاظه بها، وافراد فضلوا إقتناص فرصة لتحقيق ارباح سريعة.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 14.8%، ما بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية يناير 2017، (مقارنة بارتفاع اقل بلغت نسبته 1.2% ما بين نهاية ديسمبر 2015 ونهاية يناير 2016). وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية يناير 2017، نحو 17.920 حسابا، اي ما نسبته نحو 4.8% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 15.603 حسابا في نهاية ديسمبر 2016، اي ما نسبته نحو 4.2% من إجمالي الحسابات.

سيولة بورصة الكويت

إستكمالا لتقريرنا السابق حول توجهات السيولة، بلغت سيولة البورصة في 29 يوم عمل، اي منذ بداية العام الجاري، وحتى نهاية الأسبوع الفائت، في اقل من شهر ونصف الشهر نحو 1.529 مليار دينار كويتي، او نحو 53.2% من مجمل سيولة عام 2016 وبما يعني إستمرار النشاط المرتفع للسيولة.

بلغ المعدل اليومي نحو 52.7 مليون دينار كويتي، منخفضا بنحو 2.1%، عن المعدل اليومي لشهر يناير 2017 (اي في 22 يوم عمل)، بينما ارتفع معدل قيمة التداول اليومي بنحو 4.5 ضعف مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لعام 2016، ونحو 3.3 ضعف مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لعام 2015. ويبدو من تحليل توجهات السيولة منذ بداية العام، إن نصف الشركات المدرجة لازال لم يحصل سوى على 2.8% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حققت بنحو 0.1% فقط من تلك السيولة، و8 شركات من دون اي تداول. اما الشركات السائلة، فقد حصلت 14 شركة قيمتها السوقية تبلغ 1.8% فقط من قيمة البورصة، على نحو 22.3% من سيولة البورصة، ذلك يعني ان نشاط السيولة الكبير لازال يحوم نحو نصف الشركات المدرجة منها. وعلى النقيض، يتوجه بشدة إلى شركات لا قيمة لها، وتلك حالة مرضية. اما توزيع السيولة على فئات الشركات الاربعة، فكان كالتالي:

10% الأعلى سيولة: إستحوذت 18 شركة مدرجة على نحو 52.5% من سيولة البورصة، بينما ساهمت بنحو 44.7% من القيمة السوقية لكل الشركات المدرجة، كان ضمنها 12 شركة كبيرة، وساهمت بنحو 39.4% من قيمة البورصة، وكان نصيبها 75.1% من سيولة تلك الفئة، و6 شركات صغيرة استحوذت على 16.1% من سيولة تلك الفئة، ولم تتعد قيمتها السوقية 1% من قيمة كل شركات البورصة، وفي ذلك إنحراف لابد من مراقبته.

10 % الاعلى قيمة سوقية: وإستحوذت تلك الفئة على 30.9% من سيولة البورصة، وساهمت بنحو 70.9% من قيمتها السوقية، ولكن، ضمنها كان إنحراف السيولة بائن لـ 10 شركات، حيث حققت بنحو 91.9% من سيولة تلك الفئة، تاركة نحو 8.1% من سيولة الفئة لـ 8 شركات كبيرة اخرى.

10 % الادنى قيمة سوقية: وإستحوذت على 2.5% من سيولة البورصة، رغم ان مساهمتها في قيمته لا تتعدى 0.3%، وضمنها حازت 5 شركات على 97.1% من سيولة تلك الفئة، بينما لم تحظى 13 شركة صغيرة اخرى سوى 2.9% فقط من سيولة الفئة، ذلك الإنحراف في السيولة ضمن الفئة، يوحي بارتفاع شديد لجرعة المضاربة على بعض شركاتها.

سيولة قطاعات البورصة: في البورصة 5 قطاعات نشطة، تساهم بنحو 87.2% من قيمتها وحازت على 90.5% من السيولة، بما يوحي بتناسق بين السيولة ونقل تلك القطاعات من قيمة البورصة. ولكن، ضمن تلك القطاعات كان هناك إنحراف في توجهات السيولة، فقطاع الخدمات المالية حاز على 28.2% من سيولة البورصة، بما يعادل نحو 2.8 ضعف مساهمته في قيمتها، والقطاع العقاري حاز على 21.5% من سيولة البورصة وبما يعادل 2.6 ضعف مساهمته في قيمتها، والقطاعين قطاعي مضاربة. بينما حاز قطاع البنوك على 19.5% من سيولة البورصة، أي بما يوازي 41.3% فقط من مساهمته في قيمتها، وقطاع البنوك الأكثر إنضباطا وملاءة والأكثر استفادة من ارتفاع أسعار الأصول، اما بقية القطاعات السبعة، سائلة وغير سائلة، كلها حازت من السيولة نسبا مقاربة لمساهمتها في قيمة البورصة.

نتائج بنك الخليج 2016

أعلن بنك الخليج نتائج اعماله، للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، والتي تشير إلى ان البنك حقق ارباحا، بعد خصم -الخسائر-، بلغت نحو 42.9 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 3.9 مليون دينار كويتي، او ما نسبته نحو 10.1%، مقارنة بنحو 39 مليون دينار كويتي، لعام 2015. ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى انخفاض في جملة المخصصات وبنحو 10.2%.

رغم انخفاض الربح التشغيلي للبنك قبل خصم المخصصات، بنحو 2.8 مليون دينار كويتي، أو نحو 2.5%، وصولا إلى نحو 105.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 108.2 مليون دينار كويتي، نتيجة ارتفاع المصروفات التشغيلية بقيمة اكبر من ارتفاع الإيرادات التشغيلية. ويعرض الرسم البياني التالي، التطور في مستوى أرباح البنك خلال الفترة (2008-2016).

وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية للبنك، بقيمة اقل من ارتفاع المصروفات التشغيلية، وبنحو 185 الف دينار كويتي، أي ما نسبته 0.1%. وصولا إلى نحو 168.64 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 168.46 مليون دينار كويتي في عام 2015. ويعود الارتفاع في الإيرادات إلى ارتفاع معظم بنود الإيرادات التشغيلية، فارتفع بند إيرادات توزيعات ارباح بنحو 2.7 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 4.8 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 2 مليون دينار كويتي. وارتفع، أيضا، بند صافي الاتعاب والعمولات بنحو 1.3 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 31.4 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 30.1 مليون دينار كويتي. وارتفعت باقي البنود (بند صافي ارباح من التعامل بالعملات الاجنبية والمشتقات وبند إيرادات اخرى) بنحو 1.1 مليون دينار كويتي، أي نحو 10.9%. في المقابل، انخفض بند ارباح محققة من بيع استثمارات في اوراق مالية بنحو 2.9 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 4 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 6.9 مليون دينار كويتي، وانخفض ايضا، بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 2.1 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 1.8%، وصولا إلى نحو 116.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 118.9 مليون دينار كويتي (وذلك نتيجة ارتفاع مصروفات الفوائد بقيمة أعلى من ارتفاع إيرادات الفوائد).

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 2.9 مليون دينار كويتي، لتصل إلى نحو 63.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 60.2 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2015، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية، وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 37.5% مقارنة بنحو 35.8%. بينما انخفض إجمالي المخصصات بنحو 6.9 مليون دينار كويتي، أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 10.2%، كما أسلفنا. وصولا إلى نحو 60.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 67.2 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة تراجع المخصصات (المحددة والعامة) بنحو 37.7 مليون دينار كويتي، أي نحو 48.2%، وصولا إلى نحو 40.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 78.3 مليون دينار كويتي، كما استرد البنك قروض كانت مشطوبة بنحو 2.5 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2016. وعليه، ارتفع هامش صافي ربح البنك، ارتفاعا طفيفا، إلى 23.9%، مقارنة بنحو 23.3% في عام 2015.

وتظهر البيانات المالية ان إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 29.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 0.5%، ليصل إلى نحو 5.467 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 5.438 مليار دينار كويتي، في عام 2015. وارتفع بند ودائع لدى البنك والمؤسسات المالية الأخرى بنحو 73.9 مليون دينار كويتي، ليصل إلى نحو 108 مليون دينار كويتي (2% من إجمالي الموجودات)، مقابل 34.1 مليون دينار كويتي (0.6% من إجمالي الموجودات)، في عام 2015. وارتفع بند قروض وسلف للبنوك بنحو 55.7 مليون دينار كويتي، ليصل إجمالي القروض إلى نحو 136.6 مليون دينار كويتي (2.5% من إجمالي الموجودات)، مقابل 80.9 مليون دينار كويتي (1.5% من إجمالي الموجودات)، في عام 2015. بينما انخفض بند قروض وسلف للعملاء، بنحو 187.6 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 3.446 مليار دينار كويتي (63% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 3.634 مليار دينار كويتي (66.8% من إجمالي الموجودات) في عام 2015.

وتشير الأرقام إلى ان مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضا بنحو 5.8 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 0.1% لتصل إلى نحو 4.894 مليار دينار كويتي، مقارنة بنهاية عام 2015، حين بلغت نحو 4.899 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي القروض والسلف للعملاء إلى إجمالي الودائع والأرصدة نحو 73.3% مقارنة بنحو 75.3%، وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.5% مقارنة بنحو 90.1% في عام 2015.

رسم بياني يوضح توزيع السيولة بين قطاعات البورصة

البيان	2015/12/31 (ألف دينار كويتي)	2016/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير	
			القيمة	%
مجموع التوجهات	5,467,113	5,437,716	29,399	%0.5
مجموع المطلوبات	4,893,623	4,899,460	(5,837)	%0.1-
مجموع حقوق الملكية	573,492	538,256	35,236	%6.5
مجموع الإيرادات التشغيلية	188,641	188,456	185	%0.1
مجموع المصروفات التشغيلية	63,181	60,239	2,942	%4.9
المخصصات	60,368	67,232	(6,869)	%10.2-
الضرائب	2,134	1,985	173	%8.8
صافي ربح الفترة	42,943	39,002	3,941	%10.1
المؤشرات				
العائد على معدل الموجودات	%0.8	%0.7		
العائد على معدل حقوق الملكية	%7.7	%7.4		
العائد على معدل رأس المال	%14.1	%13.1		
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	15	13	2	%15.4
إقفال سعر السهم (فلس)	268	260	(20)	%7.7-
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	16	20		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.3	1.5		

جدول يوضح النتائج المالية لبنك الخليج

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، اقل نشاطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 404.7 نقطة، وبانخفاض بلغ قيمته 3.4 نقطة، ونسبته 0.8% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 41.7 نقطة، اي ما يعادل 11.5% عن إقفال نهاية عام 2016.

	اسم الشركة	مرجة التقييم 2017/02/09	مرجة التقييم 2017/02/02	التغير %	التغير 2016	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	403.8	397.9	1.5	362.9	11.3
2	بنك الخليج	201.5	201.5	0.0	195.0	3.3
3	البنك التجاري الكويتي	566.8	426.5	16.5	349.7	22.0
4	بنك الاهلي الكويتي	203.0	216.1	(6.1)	196.4	3.4
5	بنك الكويت الدولي	227.2	231.3	(1.8)	214.7	5.8
6	بنك الاهلي المتحد	383.0	396.2	(3.3)	361.0	6.1
7	بنبك برقان	297.7	302.4	(1.6)	285.4	5.0
8	بيت التمويل الكويتي	1,318.9	1,343.4	(1.8)	1,172.1	12.5
	قطاع البنوك	419.9	417.0	0.7	379.3	10.7
9	الصناعات العمرانية	123.6	131.4	(4.4)	112.6	11.5
10	الاستثمارات الدولية	332.3	413.4	(19.6)	251.3	32.2
11	الاستثمارات الوطنية	171.1	176.2	(2.9)	119.5	43.2
12	مشاريع الكويت القابضة	1,158.8	1,203.4	(3.7)	1,114.2	4.0
13	أسمنت الصناعة والاسكان	68.2	76.5	(10.7)	52.6	29.8
	قطاع الاستثمار	343.3	362.7	(5.3)	311.7	10.1
14	الكويت للتأمين	60.8	66.2	(8.5)	61.7	(1.8)
15	الخليج للتأمين	353.6	382.1	(7.5)	382.1	(7.5)
16	الأهلية للتأمين	176.5	178.4	(1.1)	170.9	3.3
17	وربة للتأمين	81.9	81.9	0.0	83.6	(2.0)
	قطاع التأمين	140.5	148.9	(5.4)	145.0	(2.9)
18	عقارات الكويت	123.1	128.0	(3.8)	100.1	23.0
19	المشاريع المتحدة	201.9	220.3	(8.4)	191.7	5.3
20	الوطنية العقارية	261.4	307.3	(14.9)	238.5	9.6
21	المصالح العقارية	1,374.8	1,374.8	0.0	1,433.4	9.9
	قطاع العقار	216.3	232.0	(6.8)	196.8	10.8
22	مجموعة الصناعات الوطنية	126.7	141.2	(8.9)	109.0	19.1
23	بيتك الكويت	731.1	738.7	(1.0)	618.1	18.3
24	مدينة الكويت والتجارة	105.2	112.2	(6.2)	110.5	(4.8)
25	المشاريع الكبرى والتطوير	219.8	231.8	(5.2)	149.9	46.6
26	الخدمات والصناعات البترولية	38.5	40.3	(4.5)	39.1	(1.5)
	قطاع الصناعة	207.7	216.7	(4.2)	172.4	20.5
27	البيوت الكويتية	728.2	740.7	(1.7)	778.4	(6.4)
28	أسواق القرين	145.8	145.8	0.0	145.8	0.0
29	المخازن العمومية	2,716.6	2,833.0	(4.1)	2,406.1	12.9
30	شركة زين	790.9	822.1	(3.8)	541.1	46.2
31	شركة الصناعات الوطنية	16.8	20.0	(16.0)	11.1	51.4
	قطاع الخدمات	1,013.9	1,053.4	(3.7)	922.1	23.3
32	أعيان وتجارة العقارات	195.0	200.0	(2.5)	178.3	9.4
33	بنك الصفاة للتجارة	88.0	101.3	(13.1)	89.0	(1.1)
34	الكويتية للاجهزة الامريكية	2,601.3	2,561.9	1.5	2,561.9	1.5
	قطاع الأغذية	901.9	892.1	1.1	887.2	1.7
35	الشركة الأهلية والتنمية الصناعية	170.8	170.8	0.0	198.5	(14.0)
36	بيت التمويل	359.8	338.7	6.2	302.4	19.0
37	بيت ام القيوين	610.7	610.7	0.0	351.8	10.7
	أخرى غير الكويتية	236.7	233.6	0.9	222.6	6.9
	المؤشر العام	404.7	408.1	(0.8)	363.0	11.8

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت